

التعليم الفني والمهني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة اجتماعية ميدانية في

بغداد المدارس المهنية انموذجا

م.افتخار عبد الرزاق عبد الله

جامعة بغداد . كلية التربية للبنات

iftikhar79@coeduw.uobaghdad.edu.iq

المخلص

يشهد التعليم المهني في الوقت الحاضر تحولات كبيرة نتيجة للتغيرات التكنولوجية المتسارعة والمتطلبات المتجددة لسوق العمل. يهدف هذا البحث الميداني إلى استكشاف واقع التعليم المهني من خلال جمع بيانات مباشرة من الميدان بهدف تسليط الضوء على أهمية هذا النوع من التعليم، وتحليل أهدافه، ومعالجة التحديات التي تعيق عملية تطويره. يسعى البحث إلى تقييم الأثر الفعلي للتعليم المهني على التنمية الاقتصادية عبر جمع بيانات ميدانية من ثلاث جهات رئيسية: خريجي التعليم المهني، أصحاب العمل، ومديري مؤسسات التعليم المهني. شملت عينة الدراسة ١٥٠ مشاركاً، توزعوا بواقع ٥٠ من خريجي التعليم الفني والمهني في بغداد، و 50 من أصحاب العمل، و ٥٠ من المدربين ومديري المؤسسات التعليمية المختصة. استخدمت الباحثة أساليب إحصائية قائمة على التكرارات والنسب المئوية لتحليل البيانات. أسفرت النتائج عن دلالات مهمة.

١. أظهرت نتائج البحث ان وجود تأثير إيجابي واضح، اذ ساهم التعليم المهني في خفض معدلات البطالة بين الخريجين، ورفع مستوى دخلهم، وسد فجوة المهارات في سوق العمل .
 ٢. أظهرت نتائج البحث أن الاستثمار في التعليم المهني ليس خياراً فحسب، بل ضرورة استراتيجية لمواجهة تحديات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة
 ٣. كشف نتائج البحث عن تحديات كبيرة أبرزها ضعف البنية التحتية وعدم مواكبة المناهج للتطورات التكنولوجية.
- الكلمات المفتاحية (التعليم الفني والمهني، التدريب المزدوج، التنمية الاقتصادية).

Technical and vocational education and its role in achieving economic development: A field sociological study in Baghdad:

Vocational schools as a model

m.Iftikhar Abdul Razzaq Abdullah

University of Baghdad - College of Education for Women

iftikhar79@coeduw.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Vocational education is currently undergoing significant transformations due to rapid technological advancements and the evolving demands of the labor market. This field research aims to explore the realities of vocational education by collecting direct data from the field, highlighting its importance, analyzing its objectives, and addressing the challenges hindering its development. This research aims to assess the actual impact of vocational education on economic development by collecting field data from three main groups: vocational education graduates, employers, and managers of vocational education institutions. The study sample consisted of 150 participants, distributed as follows: 50 graduates of technical and vocational education in Baghdad, 50 employers, and 50 trainers and managers of specialized educational institutions. The researcher used statistical methods based on frequencies and percentages to analyze the data. The results yielded significant findings.

1. The research results showed a clear positive impact, as vocational education contributed to reducing unemployment rates among graduates, raising their income level, and bridging the skills gap in the labor market.
2. The research findings showed that investing in vocational education is not just an option, but a strategic necessity to meet labor market challenges and achieve sustainable development.
3. The research revealed significant challenges, most notably weak infrastructure and curricula that fail to keep pace with technological advancements.

Keywords: (Technical and Vocational Education, Dual Training, Economic Development).

المقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والتغيرات الجذرية في أسواق العمل، بات التعليم المهني والتقني يشكل جسراً استراتيجياً يربط بين تطلعات الأفراد واحتياجات الاقتصاد، ودعامة أساسية في مسيرة التنمية للأمم. لم يعد التعليم المهني مجرد بديل ثانوي، بل تحول إلى عنصر حيوي في ظل عصر التخصصات الدقيقة والثورة التكنولوجية، حيث يمثل استثماراً في رأس المال البشري والإنتاجي على حد سواء. إنه أداة لتحفيز الطاقات الكامنة في المجتمع وتحويلها إلى قوة اقتصادية مؤثرة وفاعلة. الدول التي تنتهج نهجاً ذكياً في تطوير نظام تعليم مهني عالي الجودة، تضع بذلك أساساً راسخاً لاقتصاد مرن ومبتكر، قادر على تحقيق النمو المستدام والمنافسة بفعالية في الساحة الاقتصادية العالمية المتسارعة.

ومن خلال معايشة الباحثة لتجربة التعليم الفني والمهني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وما لمستته من وجهة نظر متباينة حول إمكانية نجاح هذه التجربة ارتدت الباحثة الوقوف على وجهة نظر المبحوثين نحو توظيف الوصول الى الهدف فقد اتبعت تدرجا متسلسلا تكون من جانبين الأول الجانب النظري للدراسة الذي اشتمل على فصلين تضمن الفصل الأول (إجراءات الدراسة ومفاهيمها) في مبحثين ركز المبحث الأول على (مشكلة واهمية الدراسة وأهدافها وحدودها) في حين ركز المبحث الثاني على المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة اما الفصل الثاني فتضمن فقرتين الأولى واقع التعليم المهني في العالم العربي: أهمية، اهداف ، تحديات، مبادرات نجاح واما الفقرة الثانية العلاقة والتكيف في مجال التعليم والتدريب المهني الدراسة الميدانية فقد شمل الإجراءات العلمية والمنهجية للدراسة التي تضمنت خمسة تساؤلات وعرض البيانات وتحليلها والوسائل وأخيراً التوصيات والمقترحات.

الفصل الأول : إجراءات الدراسة ومفاهيمها

المبحث الأول.. مشكلة واهمية البحث أهدافها وحدودها

أولاً : مشكلة البحث

تتجلى المشكلة الرئيسية في الفجوة الواضحة بين ما يقدمه التعليم والتدريب المهني والفني من مخرجات وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. هذا التناقض يتسبب في ضياع الطاقات الشبابية، ويقلل من فعالية هذا النوع من التعليم في دعم التنمية الاقتصادية المستهدفة. لذلك، فإن التساؤل الرئيسي الذي يطرحه هذا البحث هو:

إلى أي مدى يساهم التعليم والتدريب المهني والفني الحالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في بغداد لمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية، يمكن تقسيم البحث إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتيح رؤية شاملة ومتكاملة للموضوع.

١. ماهي معوقات والعوامل التي تحد من كفاءة التعليم الفني، وكيف يمكن تطوير آليات حقيقية لتعزيز دوره في المساهمة الاقتصادية؟
 ٢. ما هي أهم الاقتراحات والتوصيات المبنية على أدلة وتطبيقات ميدانية لتطوير التعليم الفني وزيادة تأثيره الاقتصادي؟
 ٣. ما هو الوضع الحالي للتعليم والتدريب المهني والفني في منطقتي الكرخ الأولى والثانية في بغداد؟ وذلك من حيث تقييم المناهج الدراسية، جاهزية البنية التحتية، وكفاءة المدربين، مع الاعتماد على بيانات ميدانية موثوقة..
 ٤. ما هي المتطلبات الحالية والمستقبلية لسوق العمل من المهارات التقنية والمهنية المتوقعة من الخريجين، وذلك استناداً إلى آراء أرباب العمل والخريجين أنفسهم في القطاعات الاقتصادية الرئيسية؟
- وسيحاول البحث الإجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة الميدانية والتحليل العلمي للواقع، للخروج بنتائج وتوصيات عملية قابلة للتطبيق. المخرجات.
- ثانياً: أهمية البحث**
- تتجلى أهمية هذا البحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية الأكاديمية، إذ تتمثل الأهمية الاقتصادية في أنه يساهم في معالجة مشكلة البطالة الهيكلية عبر تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. كما يدعم تحقيق رؤى التنمية المستدامة التي تتبناها الدول، مثل رؤية ٢٠٣٠ في العديد من الدول العربية، والتي تركز على تعزيز رأس المال البشري وتوسيع قاعدة الاقتصاد. فضلاً عن ذلك، يسهم البحث في تعزيز الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية من خلال توفير كوادر مؤهلة تمتلك المهارات اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن البحث يقدم حلاً عملياً لمشكلة بطالة الشباب، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل الآثار السلبية المرتبطة بالبطالة. كما يساعد على تغيير النظرة الاجتماعية السائدة تجاه التعليم المهني والفني، ويعزز من مكانة العامل الماهر، فضلاً عن مساهمته في تقليص معدل الفقر عبر توفير فرص عمل مستدامة وذات عائد مُرضٍ للشباب. وفيما يتعلق بالأهمية العلمية والأكاديمية، يضيف البحث قيمة مميزة إلى المكتبة المركزية في مجال اقتصاديات التعليم، وخاصة في ما يتعلق بالتعليم المهني. يوفر بيانات ميدانية دقيقة يمكن الاعتماد عليها كمرجع للباحثين وصناع القرار. كما يفتح آفاقاً لإجراء دراسات مستقبلية تغطي مجالات أخرى مثل تقييم برامج التدريب المهني أو تحليل تأثير التكنولوجيا على الوظائف المستقبلية.

ثالثاً: أهداف البحث (Research Objectives)

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

١. التعرف على تحديد واقع التعليم والتدريب المهني والفني في منطقتي بغداد الكرخ الأولى والثانية يشمل دراسة المناهج الدراسية، وتحليل جودة البنية التحتية، إضافةً إلى تقييم كفاءة المدرسين ومسارات التعليم المقدمة. يتم جمع معلومات مستندة إلى بيانات واقعية ومصادر مباشرة لتكوين صورة واضحة عن الوضع الحالي.
٢. التعرف على تحليل متطلبات سوق العمل يركز على التعرف على المهارات التقنية والمهنية المطلوبة حالياً ومستقبلياً في القطاعات الاقتصادية الحيوية. يتم هذا التحليل من خلال استقصاء آراء الخريجين وأرباب العمل لفهم احتياجات السوق بشكل أكثر دقة.
٣. التعرف على التحديات والعوامل المؤثرة في تنفيذ برامج التعليم المهني تتناول العوائق التي تحول دون تحقيق توافق فعال بين التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل، سواء على المستوى الميداني أو التنظيمي.
٤. التعرف على اهم الاقتراحات وتوصيات تسهم في تطوير التعليم الفني وتزويد من فعاليته الاقتصادية، وذلك بناءً على أدلة ميدانية مدروسة بعناية.

رابعاً: حدود البحث

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة في الموسم الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ خلال الفصل الأول من هذه السنة الدراسية.

الحدود المكانية: بهدف استكمال متطلبات هذا البحث قامت الباحثة بتطبيق هذا البحث مدرسين ومدراء وأصحاب ارباب العمل لمدارس المهنية /مديرية بغداد/الكرخ .

الحدود البشرية وجهة نظر اصحاب ارباب العمل والمعلمين والمديرين وخريجي التعليم المهني، الذين يبلغ عددهم ١٥٠ فرداً من كلا الجنسين في مدارس بغداد، موزعين على النحو التالي : ٥٠ معلماً ومدرباً، ٥٠ ارباب العمل، و ٥٠ مهنيًا من خريجي التعليم المهني

المبحث الثاني : المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالبحث

اولاً:- التعليم المهني والتقني Vocational Education:

هو نوع من التعليم الذي يركز على تزويد المتعلمين بالمهارات العملية والمعرفة التقنية والتطبيقية المرتبطة مباشرة بمهنة أو حرفة محددة. يهدف إلى تجهيز أفراد مؤهلين للانخراط سريعاً في سوق العمل، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير قوة عمل ماهرة

في مجالات متنوعة مثل الصناعة، الخدمات، التجارة، الزراعة وغيرها. يتميز هذا النمط بتكامل التدريب النظري في الصفوف مع التدريب العملي الذي يتم في الورش أو المختبرات أو أماكن العمل الحقيقية. (جروان : ٢٠٢٢، ٣٧)

يعرفها الأبراشي بأنه برنامج تعليمي وتدريبى منظم يهدف إلى تأهيل الأفراد للمشاركة في سوق العمل ضمن المجالات التقنية، الحرفية، التكنولوجية، والخدمية. يركز هذا النظام على تزويد المتدربين بالكفاءات العملية والنظرية اللازمة لممارسة مهن معينة، مع منح أهمية كبيرة للتطبيق العملي والاستجابة لمتغيرات سوق العمل ومتطلبات التقنيات الصناعية الحديثة. يُعتبر هذا النوع من التعليم خياراً مكملاً أو بديلاً للتعليم الأكاديمي، إذ يسعى لدعم التنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات والمهارات المطلوب. (الأبراشي : ٢٠٢٠، ١٩)

التعريف الاجرائي هو العملية المنظمة التي تهدف إلى إعداد الأفراد وتزويدهم بالمعارف والمهارات العملية والتقنية اللازمة لدخول سوق العمل بفعالية. يشمل ذلك تنمية قدراتهم المهنية وتعزيز قيم العمل والإنتاجية ليصبحوا قادرين على التكيف مع متطلبات الوظائف والبيئة المهنية المختلفة.

ثانياً: - تدريب المزدوج: (Dual Training System)

هو برنامج تدريبي منظم ومتكامل يجمع بين بيئتين للتعلم: بيئة العمل داخل المؤسسة أو الشركة، والبيئة التعليمية في المعهد أو الكلية المهنية. يهدف إلى تأهيل المتدربين من خلال الجمع بين التدريب العملي والنظري بشكل متزامن ليحصلوا على مؤهل مهني معتمد. خلال هذا البرنامج، يكتسب المتدربون مهارات عملية حقيقية ضمن بيئة العمل الفعلية وبإشراف مدرب محترف أو متخصص، بالتزامن مع تلقيهم المعرفة النظرية والتخصصية في المؤسسة التعليمية. يوفر هذا النظام أساساً متيناً لربط التعليم بمتطلبات سوق العمل بشكل مباشر وفعال. (الفيفي : ٢٠٢١، ٣٢)

تعرفها محاسنه للتدريب المزدوج: هي منظومة شاملة تهدف إلى التأهيل المهني من خلال شراكة منظمة بين مؤسسات التعليم والتدريب، مثل المدارس الفنية والمعاهد، وبين مشغلي القطاع الخاص كالشركات والمصانع. يرتبط الطالب أو المتدرب بعقد يتيح له التنقل بين الدراسة النظرية في المؤسسة التعليمية والتدريب العملي الميداني في مواقع العمل. يهدف هذا النظام إلى تزويد المتدربين بكفايات مهنية دقيقة ومعتمدة تُعدّهم للاندماج الفوري في سوق العمل عند التخرج. (محاسنه : ٢٠١٩، ٣٣)

التعريف الإجرائي هو التدريب المزدوج عن كونه مجرد تدريب عملي يُعد هذا النموذج دعامة أساسية ضمن سياسات توطين المهارات، حيث يسهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، من خلال تحقيق شراكة منظمة تستند إلى عقد قانوني ومنهجي يدعم النظام بشكل فعال.

ثالثاً: التنمية الاقتصادية Economic development

هي عملية متكاملة ومستدامة تسعى إلى تحقيق تغييرات نوعية في بنية الاقتصاد، بهدف الارتقاء بمستوى المعيشة للمجتمع. لا تكفي بالنمو الكمي للنتائج المحلي الإجمالي، بل تشمل أيضاً تطوير البنية التحتية، تبني التحول التكنولوجي، تعزيز الإنتاجية، ضمان توزيع عادل للدخل، وتنويع القطاعات الاقتصادية. كما تولي اهتماماً خاصاً بالجوانب الاجتماعية مثل تحسين التعليم، تعزيز الرعاية الصحية، ومكافحة الفقر. تُعد هذه العملية طويلة الأمد وتهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمجتمع بما يحقق الرفاهية والاستقرار. (عبدالله: ٢٠١٨، ٣١) يعرفها الببلاوي هي عملية تغيير هيكل مستدام تمتد لفترة طويلة في الاقتصاد الوطني، تتضمن نمواً مستمراً في الدخل الحقيقي الفعلي للفرد، مع تحقيق تحسينات ملموسة سواء في الكمية أو النوعية لعوامل الإنتاج، ممثلة في رأس المال البشري والمادي. يصاحب هذه التحولات تطورات مؤسسية وتقنية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية، تحسين توزيع الثروة، ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان. كما تركز العملية على تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد والحد من الاعتماد على القطاعات التقليدية. (الببلاوي: ٢٠١٨: ٥٦)

التعريف الإجرائي للتعليم المهني يتمثل في كونه نظاماً تعليمياً يركز على تزويد الأفراد بالمعارف والتدريبات العملية اللازمة لتمكينهم من اكتساب مهارات مهنية متخصصة تلبي احتياجات سوق العمل. أما دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في بغداد، فيكمن في إعداد كوادر فنية مؤهلة تسهم في تعزيز الإنتاجية وجودة العمل، مما يدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة ويعمل على تقليل البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام في المدينة .

الفصل الثاني / دراسات سابقة

الدراسات العربية

دراسة عبد العزيز بن إبراهيم العمر، الأطروحة: التعليم التقني والمهني في المملكة العربية السعودية ومدى تحقيقه لأهداف رؤية ٢٠٣٠: دراسة تحليلية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠ (العمر، ٢٠٢٠، ص ٢٢٠ إلى ص ٢٥٠)

الهدف الأساسي يتمثل في تحليل واقع التعليم التقني والمهني في المملكة ومدى توافقه مع أهداف رؤية ٢٠٣٠، خاصة من ناحية الإسهام في تنويع الاقتصاد ضمن إطار برنامج التحول الوطني وتعزيز جهود توظيف الوظائف عبر برنامج التوظيف الوطني -نطاقات. كما يشمل الهدف تقديم تصور استراتيجي لدعم وتطوير هذا الدور. تعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً وثائقياً لخطط وسياسات التعليم التقني، إلى جانب تنفيذ استبيانات وإجراء مقابلات مع عينة تتكون من 150 من صناع القرار، بما يشمل مسؤولين من الجامعة السعودية الإلكترونية، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، إضافة إلى قيادات من القطاع الخاص.

أهم النتائج التي توصلت إليها.

١. تقدم ملحوظ في تعزيز الطاقة الاستيعابية مع توسيع نطاق التخصصات داخل الكليات التقنية والمهنية

٢. استمرار مواجهة تحدي ضعف الوعي المجتمعي تجاه المهن التقنية، مع ارتباط تلك المهن بمستوى الدخل والمكانة الاجتماعية، مما يتطلب تحسين الصورة النمطية عنها

٣. ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وقطاعات الشركات الكبرى في المجالات الاستراتيجية، مثل النفط والغاز، التحلية، التعدين، والطاقة المتجددة، لتحقيق نتائج ملموسة.

٤. تشديد الحاجة إلى موازنة مناهج التعليم التقني مع تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، بما يشمل إنترنت الأشياء والروبوتات وغيرها من التطورات الحديثة

دراسة محمود السيد محمود عوض ، فاعلية التعليم الفني في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في مصر: دراسة تقويمية في ضوء خبرات بعض الدول، القاهرة، مصر، ٢٠١٨. (عوض: ٢٠١٨، ١٨-٣٨)

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تقييم مدى كفاءة نظام التعليم الفني المصري في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، مع تحديد أبرز المعوقات التي تؤثر على هذه الكفاءة. كما تهدف الدراسة إلى الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة مثل تجارب كل من ألمانيا وسنغافورة

وماليزيا لتقديم نموذج مقترح لتطوير هذا النظام. أما فيما يخص العينة المستخدمة، فقد اعتمدت الدراسة على منهجية بحثية مختلطة شملت تحليلاً وثائقيًا، بالإضافة إلى استبيان تم تطبيقه على ٣٥٠ مشاركًا من الخبراء والمعلمين والمشرفين في الإدارات التعليمية. كما أجريت مقابلات مع ٣٠ شخصًا من أصحاب الأعمال وخريجي التعليم الفني .

أهم النتائج:

١. هناك فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم الفني واحتياجات سوق العمل في مصر، تشمل كلاً من المهارات التقنية والمهارات الشخصية التي يتطلبها السوق.
٢. تعاني مؤسسات التعليم الفني من ضعف البنية التحتية وقلة التجهيزات اللازمة، مما يشكل عائقاً أمام الطلاب لاكتساب المهارات العملية الحديثة.
٣. يبرز قصور واضح في مشاركة القطاع الخاص في تخطيط وتنفيذ برامج التعليم الفني والتدريب الميداني، مما يؤثر على فعالية العملية التعليمية.
٤. يتمثل النموذج المقترح في تحويل التعليم الفني إلى نظام يعتمد على الجدارات والكفايات، إلى جانب تعزيز التعاون مع القطاع الصناعي عبر شراكات استراتيجية، فضلاً عن إنشاء هيئة وطنية مستقلة مسؤولة عن المؤهلات وضمان الجودة

دراسة أمل أحمد عبد الله الشناق ، دور التعليم والتدريب المهني في الحد من البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن ، الجامعة الأردنية - كلية الدراسات العليا (عمان، الأردن)، ٢٠١٥ (الشناق: ٢٠١٥، : ٦٥ - ٨٥)

الهدف الأساسي يتمثل في دراسة العلاقة بين الاستثمار في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني وبين معدلات البطالة ومؤشرات النمو الاقتصادي في الأردن. كما يسعى إلى تحديد دور هذا القطاع في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. العينة المستخدمة تشمل بيانات اقتصادية مستخرجة من دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل الأردنية للفترة الزمنية من 2000 إلى 2014، بالإضافة إلى تحليل استبانات موجهة لخريجي مؤسسة التدريب المهني

أهم النتائج:

١. وجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم المهني وانخفاض معدل البطالة بين الشباب.

٢. هناك ضعف في توافق برامج التدريب المهني مع احتياجات القطاعات الاقتصادية الناشئة، مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة.

٣. انخفاض ملحوظ في نسبة الإناث الملتحقات بالتخصصات المهنية التقليدية والحديثة .

٤. أوصت الدراسة بضرورة توجيه السياسات نحو ربط التمويل الحكومي المقدم لمؤسسات التدريب المهني بنتائج توظيف خريجها عملياً.

دراسة حيدر عبد الرزاق عباس ، دور السياسات التعليمية في تنمية التعليم الفني والمهني في العراق (دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢، العراق ، ٢٠١٤ (عباس:٢٠١٤،١٩:١٢٢).

الهدف الرئيسي: دراسة وتحليل السياسات التعليمية المطبقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مع التركيز على التعليم الفني والمهني، وتقييم مدى مساهمتها في تطوير هذا القطاع الحيوي ومدى ارتباطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . العينة: تضمنت الدراسة تحليلاً وثائقياً للقوانين والخطط الوزارية والتقارير الرسمية، بالإضافة إلى استبيان شمل 50 من صناع القرار والخبراء في وزارتي التربية والتعليم العالي . أهم النتائج:

١. افتقار السياسات التعليمية المتعلقة بالتعليم الفني والمهني إلى الاستقرار، حيث تتغير غالباً مع تبدل القيادات الإدارية.

٢. ضعف التمويل الموجه لهذا النوع من التعليم مقارنةً بالتعليم العام

٣. غياب رؤية استراتيجية واضحة لدمج التعليم الفني والمهني ضمن خطة التنمية الوطنية

٤. وجود حاجة ملحة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري المسؤول عن الإشراف على التعليم الفني والمهني بهدف تحقيق كفاءة أعلى.

الدراسات الأجنبية

دراسة جون هاي ،تطور التعليم والتدريب المهني في كوريا: تحليل تاريخي وتأثيره على

التنمية الاقتصادية،كوريا الجنوبية، ٢٠١٤.(جويهاي:٢٠١٤:٣١٢)

تقدم كوريا نموذجاً لدولة وظفت التعليم المهني بشكل استباقي واستراتيجي كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية.

لهدف الرئيسي: تتبع المسار التاريخي لنظام التعليم والتدريب المهني في كوريا الجنوبية بدءاً من الستينيات، مع التركيز على تحليل كيفية تطوره وتكيفه لتلبية الأهداف المتغيرة للتنمية الاقتصادية الوطنية، من اقتصاد يعتمد على التصنيع إلى اقتصاد قائم على المعرفة - العينة : دراسة وثائقية تاريخية تتضمن تحليل القوانين والسياسات الوطنية الكورية (مثل قانون

الترويج للتعليم المهني)، إلى جانب بيانات اقتصادية وتعليمية على مدار خمسة عقود - .أهم النتائج

١. أثبت التعليم المهني في كوريا الجنوبية أنه أداة سياسية مرنة وفعالة ساهمت بفعالية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الخمسية، حيث لعب دورًا رئيسيًا في توفير اليد العاملة الماهرة المطلوبة لصناعات مثل الصناعات الثقيلة وقطاعات التصدير خلال السبعينيات والثمانينيات.

٢. مع التحول نحو اقتصاد يركز على تكنولوجيا المعلومات، طرأت تغييرات سريعة على النظام التعليمي، حيث تم تعزيز تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات، مما يؤكد قدرته على التكيف مع المتطلبات الجديدة.

٣. التحدي الراهن يتمثل في تغيير الصورة الاجتماعية السلبية تجاه التعليم المهني وجعله خيارًا جذابًا للطلاب الموهوبين والتميزين، وهو أمر حاسم لتعزيز الابتكار في المستقبل

دراسة فيليب غرولمان : جودة التدريب المهني والانتقال من المدرسة إلى العمل: دراسة مقارنة بين ألمانيا والمملكة المتحدة ألمانيا، ألمانيا ، ٢٠٠٦. (غرولمان :٢٠٠٦: ١٤٥-١٨٠)

الهدف الأساسي للتقرير يتناول تحليل العلاقة بين جودة أنظمة التدريب المهني، ممثلة في النموذج المزدوج الألماني والنموذج القائم على الكفاءة في المملكة المتحدة، ومدى تأثير ذلك على نجاح الخريجين في الانتقال بسلاسة إلى سوق العمل. يركز التحليل على ربط جودة التدريب بمدى تلبية احتياجات الاقتصاد. أما بالنسبة للعينة التي تم دراستها، فقد شمل التحليل مقارنة بين المناهج ومعايير الجودة في البلدين، بالإضافة إلى استخدام بيانات طولية مأخوذة من مسحين وطنيين يضمن أكثر من ٢٠٠٠ متدرب وشاب. وقد أجريت أيضًا مقابلات مع أصحاب العمل لجمع رؤى إضافية. الأهم من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

١. النظام المزدوج في ألمانيا، القائم على الجمع بين التدريب في الشركات والتعليم المدرسي، يسهل انتقال الشباب إلى سوق العمل بشكل أسرع وأكثر استقرارًا مقارنةً بالنظام البريطاني الذي يتميز بطبيعته المركزية وتركيزه على المؤهلات العامة.

٢. تعد المعرفة المرتبطة بعمليات العمل الفعلي (Work Process Knowledge) عاملاً جوهريًا في جودة التدريب، حيث يتفوق على الاقتصاد على اكتساب مهارات منفصلة.

٣. يشهد النظام الألماني التزاماً أعمق من قبل أصحاب العمل في تصميم وتنفيذ برامج التدريب، مما يضمن توافق المهارات المكتسبة مع متطلبات الاقتصاد الحالي والمستقبلي.

٤. تشير الدراسة إلى أن جودة أنظمة التدريب المهني تُعد أحد المحركات الأساسية لتحقيق الكفاءة التنافسية للصناعة وتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية.

مناقشة الدراسات السابقة

من خلال استعراض بعض الدراسات المتعلقة بالمتغيرات في الدراسة الحالية، وبخصوص المتغير الأول وهو التعليم الفني والمهني، أظهرت هذه الدراسات أهمية هذا البحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية الأكاديمية

١. تتفق الدراسات على أهمية التعليم الفني والمهني دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أنه يزود سوق العمل يساهم في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل مباشرة، ويعزز الإنتاجية والكفاءة، ويدعم الابتكار وريادة الأعمال، إلى جانب تقليل الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية، مما يجعله وسيلة حيوية لتحقيق نمو مستدام وتلبية متطلبات الاقتصاد المتجددة، بمهارات عملية مطلوبة، .. وقد أوصت هذه الدراسات بضرورة .

٢. أوضحت أهداف الدراسات المرتبطة بالتعليم الفني والمهني في تعزيز التنمية الاقتصادية أن هذه الأساليب تساهم بشكل كبير في رفع معدلات التعليم المهني تنوعت أهداف الدراسات التي تناولت التعليم الفني والمهني دوره تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ سعت بعض الدراسات إلى التعرف على في تحليل واقع التعليم التقني والمهني في المملكة ومدى توافقه مع أهداف رؤية ٢٠٣٠، خاصة من ناحية الإسهام في تنويع الاقتصاد ضمن إطار برنامج التحول نطاقات، كما في -الوطني وتعزيز جهود توظيف الوظائف عبر برنامج التوظيف الوطني دراسة عبد العزيز بن إبراهيم العمر، بينما استهدفت دراسات أخرى معرفة تقييم مدى كفاءة نظام التعليم الفني المصري في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، مع تحديد أبرز المعوقات التي تؤثر على هذه الكفاءة، كدراسة محمود عوض، هدفت دراسة أمل احمد عبدالله إلى العلاقة بين الاستثمار في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني وبين معدلات البطالة ومؤشرات النمو الاقتصادي في الأردن. كما تسعى الدراسة إلى تحديد تأثير هذا البرنامج على تعزيز التواصل داخل الأسرة، وزيادة القدرة على مواجهة الضغوط، وتحسين جودة الحياة الأسرية. من جهة أخرى، كانت دراسة فيليب دغولمان تهدف إلى. يتناول تحليل العلاقة بين جودة أنظمة التدريب المهني، ممثلة في النموذج المزدوج الألماني والنموذج القائم على الكفاءة في المملكة المتحدة تنوعت الأدوات المستخدمة في الدراسات وفقاً لمتغيراتها وأهدافها، حيث

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام مقياس أساليب التعليم المهني والفني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مثل أمل أحمد عبد الله الشناق ودراسة جون هاي ٣. تباينت عينة الدراسات بين الذكور والإناث، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة أمل أحمد عبد الله الشناق ، عبد العزيز بن إبراهيم العمر ، وجون سميث. كما تميزت الدراسة الحالية بتركيزها على فئة مدربين ومدراء وأصحاب المهن من خريجي التعليم المهني للتعليم المهنية ، كما هو الحال في دراسة محمود السيد محمود عوض.

٤. تباينت نتائج الدراسات المختلفة، إذ تشير نتائج عبد العزيز إلى أن تقدم ملحوظ في تعزيز الطاقة الاستيعابية مع توسيع نطاق التخصصات داخل الكليات التقنية والمهنية من جهة أخرى، أظهرت نتائج محمود السيد أن فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم الفني واحتياجات سوق العمل في مصر، تشمل كلاً من المهارات التقنية والمهارات الشخصية التي يتطلبها السوق. كما أكدت دراسة حيدر أن ضعف التمويل الموجه لهذا النوع من التعليم مقارنةً بالتعليم العام بينما استهدفت نتائج البحث الحالي أرباب المهن التعليم مهني ومدراء ومدربين ككل وليس الطلاب فقط، إذ أشار فيليب غور لمان إلى أن تشير الدراسة إلى أن جودة أنظمة التدريب المهني تُعد أحد المحركات الأساسية لتحقيق الكفاءة التنافسية للصناعة وتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية. وقد أوصت الدراسة بزيادة التركيز على برامج التعليمي المهني للحد من البطالة .

الفصل الثاني: واقع التعليم المهني في العالم العربي: أهمية، أهداف ، تحديات، مبادرات نجاح

أهمية وأهداف وتحديات التعليم المهني

أهمية التعليم المهني تتمثل في إعداد كوادر مؤهلة تلبي احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية، وتعزيز روح الاعتماد على الذات وتشجيع ريادة الأعمال. كما يهدف إلى دعم الصناعات الوطنية وزيادة معدلات الإنتاجية، فضلاً عن المساهمة في تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال توفير فرص عمل مستقرة ومستدامة. (سعادة :٢٠٠٥، ٦٨٥)

أولاً: أهداف التعليم المهني

١. تزويد الطلاب بالمهارات التقنية والعملية المطلوبة لسوق العمل
٢. موازنة التعليم مع متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة
٣. دعم ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار
٤. تحسين فرص التوظيف والعمل على تقليل معدلات البطالة .
٥. الإسهام في رفع مستوى الإنتاجية والجودة ضمن الاقتصاد (العنبي: ٢٠٢٣: ٣٠٨)

تحديات التعليم المهني

على الرغم من أهمية التعليم المهني في الدول العربية، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي تعيق تطوره. من أبرز هذه التحديات النظرة السائدة في المجتمع التي تقلل من شأنه مقارنة بالتعليم الأكاديمي، إلى جانب نقص التمويل وضعف البنية التحتية المناسبة. كما تعاني البرامج الدراسية من عدم مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل.

١. التحديات المرتبطة بالنظرة المجتمعية: يواجه التعليم المهني تحديات عدة تتمثل في تراجع مكانته مقارنة بالتعليم الجامعي نتيجة النظرة السلبية التي يحملها البعض تجاهه. وكذلك يعود ذلك إلى ضعف الإرشاد والتوجيه المهني خلال المراحل التعليمية المبكرة، مما يجعل التعليم المهني والفني خياراً أخيراً للكثير من الطلاب المتفوقين. هذا الواقع يؤثر بشكل سلبي على مستوى الكفاءات والمهارات التي يتم إدخالها إلى هذا النوع من التعليم. (السيف: ٢٠٢٣: ١٤٥)

٢. تحديات مؤسسية: تشمل هذه التحديات نقص التمويل وضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى عدم مواكبة المناهج للتطور التكنولوجي السريع، وقلة الفرص المتاحة للتدريب العملي، وضعف التعاون مع القطاع الخاص. كما تتضمن هذه التحديات محدودية التجهيزات في الورش والمعامل، وغياب الآلات والمعدات الحديثة. (النصيرات: ٢٠١٨: ١٢٣)

٣. تحديات اقتصادية: يشهد سوق العمل تغيراً سريعاً في متطلبات الوظائف، مما يجعل التنبؤ بالمهن المستقبلية أمراً معقداً. تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات، نقصاً في الكفاءات المهنية والتقنية المؤهلة اللازمة للتطوير والابتكار، رغم ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. كما أن انخفاض إنتاجية العاملين في العديد من المهن يعود إلى عدم الحصول على تدريب عملي كافٍ يواكب المعايير الحديثة. بالإضافة إلى اعتماد بعض القطاعات على العمالة الوافدة لتلبية احتياجاتها من المهارات التقنية المتخصصة، مما يؤدي إلى تسرب الثروات ويشكل عقبة أمام جهود توظيف الوظيفيين.

٤. تحديات التعليم: هناك ضعف في توافق المناهج الدراسية بمؤسسات التعليم المهني مع التطورات التكنولوجية السريعة واحتياجات سوق العمل الفعلية، حيث لا تزال بعض المناهج تنسجم بالطابع النظري والتقليدي. بالإضافة إلى ذلك، تعاني البنية التحتية والتجهيزات مثل المعامل والورش من قصور يجعلها غير ملائمة لبيئات العمل الحقيقية، مما يعيق الطلاب من اكتساب المهارات العملية المطلوبة. كما يبرز نقص في الكوادر التدريسية والتدريبية المؤهلة

والمطلّعة على أحدث الممارسات في مجالات تخصصهم، مما يؤثر على كفاءة العملية التعليمية والتدريبية. فضلا عن ضعف نظام التوجيه المهني يظهر بوضوح من خلال غياب برامج فعّالة لتوعية الطلاب بالمهن المختلفة خلال المراحل المبكرة من التعليم. بالإضافة إلى ذلك، تعاني بعض الأنظمة التعليمية من محدودية في فرص التعليم المستمر والتطوير المهني، مما يجعل من الصعب على خريجي التعليم المهني الحصول على شهادات متقدمة مثل البكالوريوس أو الماجستير.. (الكندري: ٢٠٢٠: ٢٥٣ - ٢٨٧)

٥. . تحديات في نطاق التكامل والشراكة تتجلى في ضعف أو غياب آليات فعّالة للتعاون بين مؤسسات التعليم المهني والقطاع الخاص. هذا الواقع يُعيق انخراط أرباب العمل بشكل مباشر في تطوير المناهج الدراسية، وتقديم فرص التدريب العملي، وضمان توظيف الخريجين بفعالية.

من وجهة نظر الباحثة، يُعتبر التعليم المهني عنصراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية، فهو لا يُمثل مجرد بديل عن التعليم الأكاديمي، بل يُكمّله وضروري لتحقيق توازن مطلوب بين العرض والطلب في سوق العمل. من خلال الاستثمار المدروس والجاد في هذا المجال، جنباً إلى جنب مع إنشاء شراكات متينة بين الحكومة والقطاع الخاص، يمكن للتعليم المهني أن يُصبح قاطرةً للتنمية الاقتصادية، وأن يُسهم في الحد من البطالة وبناء اقتصادات تُركز على المعرفة والمهارات المتقدمة .

ثانياً : العلاقة والتكيف في مجال التعليم والتدريب المهني

أصبحت ضرورة ملحة لمواكبة التطورات السريعة في سوق العمل، مما يستدعي تنفيذ إصلاحات أساسية على التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET) بهدف تعزيز كفاءته وملاءمته. من أهم تلك الإصلاحات التحوّل من التعليم التقليدي الذي يحصل مرة واحدة إلى مفهوم التعلم مدى الحياة، حيث لم يعد التعليم مقتصرًا على مرحلة الطفولة أو الشباب المبكر، بل أصبح عملية مستمرة تسهم في تحديث المهارات وتوجيه المسار المهني باستمرار. كما يجب تعزيز التوازن بين المعرفة النظرية والمهارات العملية، من خلال تقديم مناهج تعليمية تمنح الطلبة خبرات واقعية مثل تنفيذ مشاريع عملية أو المشاركة في برامج تدريب مهني مكثفة تحاكي احتياجات سوق العمل. يتطلب ذلك أيضاً بناء شراكات فعّالة مع القطاع الخاص، حيث أصبح التعاون بين المؤسسات التعليمية والشركات أمراً لا بد منه لضمان توافق المهارات المكتسبة مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للأسواق المختلفة. وأخيراً، من الضروري التركيز على تنمية المهارات القابلة للنقل والتي تتيح للأفراد التنقل والعمل بمرونة بين قطاعات مختلفة ووظائف متنوعة، مما يعزز قدرتهم على التكيف مع التحولات المستمرة في عالم العم".

التوجهات المستقبلية

التوجهات المستقبلية في التعليم تشهد تغييرات جذرية تلبي احتياجات العصر ومتطلبات سوق العمل المتسارعة. من أبرز هذه التوجهات:

التعليم المخصص والشخصي: الاستفادة من تحليلات البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتصميم مسارات تعليمية تراعي احتياجات وقدرات كل فرد بشكل منفرد - التعليم القائم على الكفاءة: التركيز على تحقيق المهارات أو الكفاءات المطلوبة، بغض النظر عن المدة الزمنية المستغرقة في عملية التعلم.

- الاعتماد الرقمي والشهادات الجزئية: تقديم شهادات قصيرة تركز على مهارات محددة ومعترف بها من قبل السوق، كبديل أو مكمل للشهادات التقليدية الطويلة

-التعليم الهجين (الدمج): المزج بين التعلم الرقمي عبر المنصات الإلكترونية والتعلم الحضوري التطبيقي، مما يساعد على تحقيق توازن بين المعرفة النظرية والممارسة الفعلية . إن تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني يشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصادات قوية تستطيع المنافسة؛ حيث يسهم في توجيه مخرجات التعليم نحو تلبية احتياجات سوق العمل الفعلية، إلى جانب دعم الابتكار وتحسين الإنتاجية. (العياط: مصدر سابق: ٣٤)

بناءً على ذلك، ترى الباحثة أن مستقبل العمل والتعليم المهني سيكون ديناميكياً، يتميز بالتكيف والمرونة والتعلم المستمر. النجاح في المستقبل لن يعتمد فقط على الحصول على مؤهلات معينة، بل على امتلاك القدرة على التعلم السريع، التأقلم مع الأدوات الحديثة، وتطبيق المعرفة بأساليب مبتكرة. لذلك، فإن إصلاح التعليم المهني وتطويره ليصبح أكثر مرونة وتشاركية واستباقية يمثل استثماراً محورياً في تنمية رأس المال البشري ويعد من الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القرن الحادي والعشرين

التجارب العالمية الناجحة في مجال التعليم المهني

وتعزيز الاقتصاد أثبتت أهميتها في تطوير هذا القطاع الحيوي. وقد ظهرت مبادرات متعددة تهدف إلى تعزيز وترسيخ التعليم المهني، أبرزها تصميم برامج تدريبية حديثة بالتعاون مع القطاع الخاص، تحديث المناهج لتواكب احتياجات الأسواق الفعلية، وتشجيع تبادل الخبرات بين الدول العربية والدول ذات أنظمة التعليم المهني المتطورة. إضافة إلى ذلك، كان للحكومات والمنظمات الدولية دور بارز في دعم مشاريع مخصصة لرفع جودة وكفاءة التعليم المهني وتمكين الشباب عبر هذه البرامج. بشكل عام، يعد التعليم المهني دعامة أساسية لمواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تعزيز تأثيره وإحداث نقلة نوعية يتطلب

تضافر الجهود المستمرة لتخطي التحديات الحالية واستغلال الإمكانيات غير المستغلة في هذا القطاع. من بين التجارب العالمية البارزة

١. ألمانيا: تطبيق نظام التعليم المزدوج الذي يمزج بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العملي داخل الشركات

٢. سنغافورة: نموذج الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير برامج مهنية متقدمة.

٣. كوريا الجنوبية: التركيز على الاستثمار في التعليم التقني، مما أسهم في تحقيق نمو صناعي سريع ومستدام.

التجارب العالمية الناجحة في مجال التعليم المهني تعد مصدر إلهام ودراسة، إذ ترى الباحثة هذه التجارب لاستخلاص الدروس والممارسات التي يمكن أن تُسهم في تطوير المناهج والبرامج التعليمية الوطنية. من خلال تحليلها لهذه التجارب، تهدف الباحثة إلى تسليط الضوء على الجوانب التي أدت إلى نجاحها، مثل التركيز على احتياجات سوق العمل، وتطوير مهارات الابتكار، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاع الصناعي.

مجتمع الدراسة

أولاً : مجتمع الدراسة :مجتمع الدراسة

أولاً : مجتمع الدراسة

الطلاب وخريجين وأصحاب المهن ومدراء التعليم المهني للتعليم / التعليم المهني [بغداد /الكرخ الأولى والثانية] للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ثانياً : منهج البحث اتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وفيه تم جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتنظيمها، وإيجاد العالقات التفسيرية للبيانات والتعبير عنها وصفاً وكمياً

ثالثاً: العينة

عينة الدراسة: عينة عشوائية طبقية حجمها (١٥٠) موزعين كالتالي ،٥٠ معلم ومدرب، ٥٠ من مديري المؤسسات ،٥٠ من خريجي التعليم المهني وأصحاب العمل. ن=١٥٠

رابعاً : أداة جمع بيانات الدراسة

تم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان، حيث صممت استمارة إلكترونية في ضوء الاهداف البحثية كأداة من أدوات البحث العلمي، وتضمنت استمارة الاستبيان ثلاث محاور وهي كما يلي تحليل البيانات: استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية (التكرارات، المتوسطات، النسب المئوية) والتحليلية) اختبار Test -، تحليل التباين (ANOVA) لفحص الفروق بين المتوسطات

خامساً: اختبار صدق وثبات الاستبيان

تم إعداد الاستبيان في صورته الاولية و لقياس صدق وثبات أداءه جمع البيانات تمت الاجراءات التالية

صدق الاستبيان : تم اختبار صدق الاستبيان بطريقتين : (صدق المحتوى المحكمين، تم عرض الاستبيان على عدد ١٥ من أعضاء هيئة التدريس من كليات التربية للبنات والآداب البدء آراءهم حول مناسبة الاستبيان أهداف الدراسة وسلامة المحتوى العلمي ودقته وتسلسل ووضوح العبارات ومناسبتها للقياس وتحقيق أهداف الدراسة .وأوضح من الآراء إجماع المحكمين على دقة وسلامة المحتوى والشمولية، ووضوح عناصر الاستبيان، واتفاهه مع عنوان البحث، والوضوح والتسلسل، بالإضافة إلى أن الاستبيان يقيس أهداف البحث وذلك بنسبة، ١٠٠ وقد كانت لهم بعض الملاحظات ومنها مراعاة بعض الاخطاء اللغوية.

جدول (١)

النسبة	العدد	الجنس:
٦٥%	٦٥	ذكر
٣٥%	٣٥	أنثى
١٠٠%	١٠٠	المجموع
الفئة العمرية:		
٢٥%	٢٥	20-30 سنة
٣٥%	٣٥	31-40 سنة
٢٠%	٢٠	41-50 سنة
٢٠%	٢٠	أكثر من ٥٠ سنة
١٠٠%	١٠٠	المجموع
المستوى التعليمي:		
١٥%	١٥	ثانوي عام
٦٠%	٦٠	دبلوم فني/ مهني
٢٠%	٢٠	بكالوريوس
٥%	٥	دراسات عليا
١٠٠%	١٠٠	المجموع

المنطقة		
٥٠%	٥٠	كرخ الأولى
٥٠%	٥٠	كرخ الثانية
١٠٠%	١٠٠	المجموع

النتائج والمناقشة

أولاً- الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية لأصحاب مهن العينة

المحور الأول: البيانات الديموغرافية للمعلمين ومدرّبين والمدراء التعليم المهني البالغ عددهم ١٠٠

يتضح من الجدول (١) الخاص بالتركيبة الديموغرافية للمعلمين ومدرّبي ومدراء التعليم المهني، الذين يبلغ عددهم ١٠٠، أن عدد الذكور بلغ ٦٥ مقارنة بعدد الإناث في هذه الفئات . يُعزى هذا التفاوت إلى هيمنة الذكور في مجال التعليم المهني بالإضافة إلى الإقبال الأكبر منهم على برامج التعليم والتدريب المهني المتاحة .فيما يتعلق بالفئات العمرية، تُظهر البيانات أن الغالبية كانت ضمن الفئة العمرية من ٣١ إلى ٤٠ عامًا، حيث بلغ عددهم ٣٥، تليها الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠ عامًا، ثم فئة ٤١ إلى ٥٩ عامًا .تفضيل الفئة العمرية من ٣١ إلى ٤٠ عامًا للتعليم المهني قد يعزى إلى عدة عوامل، أبرزها الرغبة في اكتساب مهارات عملية تسهم في تعزيز فرص العمل، أو السعي لتغيير المسار المهني لتحقيق آفاق أوسع في سوق العمل. هذه الفئة غالبًا ما تميل نحو التعلم الذي يمكن تطبيقه بشكل مباشر، مما يجعل التعليم المهني خيارًا أكثر جاذبية لهم .علاوة على ذلك، فإن الضغوط المالية والالتزامات الأسرية قد تجعلهم يفضلون البرامج القصيرة المدى التي تركز على تنمية الكفاءة والمهارات العملية على عكس البرامج الأكاديمية الطويلة

بلغ عدد الحاصلين على الدبلوم الفني/المهني ٦٠ فردًا، يليهم حملة البكالوريوس بعدد ٢٠، ثم ذوي الشهادة الثانوية العامة بواقع ١٥، وأخيرًا خريجو الدراسات العليا الذين بلغ عددهم ٥٠ .يعود السبب في التوجه نحو التعليم المهني إلى أن غالبية أصحاب المهن العملية يمتلكون شهادات دبلوم في هذا النوع من التعليم.

أما فيما يتعلق بالمنطقة، فكانت النسبة متساوية بين كرخ الأولى وكرخ الثانية .يعود ذلك إلى أسباب متعددة، منها توفير فرص متكافئة للجميع، وتعزيز الفهم المتوازن للقضايا المختلفة، وأيضًا تجنب التحيز أو إغفال بعض النقاط المهمة في المنطقة. كما أن هذه المساواة تسهم في صياغة رؤية شاملة تُعزز العدالة الاجتماعية وترفع من مستوى التنمية المتوازنة.

المحور الثاني: تقييم واقع التعليم الفني والمهني من وجهة نظر معلمين ومدربين ومديري وأصحاب المهن تعليم المهني البالغ عددهم ١٥٠

جدول (٢)

الأسئلة	نعم	النسبة	كلا	النسبة	أحيانا	النسبة
مواكبة المناهج الدراسية للتطورات التكنولوجية	٦٠	%٤٠	٤٠	%٢٦	٥٠	%٣٤
كفاءة المدربين والمدرسين في نقل المهارات العملية	٨٠	%٥٤	٣٥	%٢٣	٣٥	%٢٣
جودة وتوفر التجهيزات والمعدات في المؤسسة التعليمية	٥٠	%٣٤	٤٥	%٣٠	٥٥	%٣٦
كفاية التدريب الميداني والتطبيق العملي	٩٠	%٦٠	٢٠	%١٤	٤٠	%٢٦
فعالية التوجيه المهني وخدمات الإرشاد	٧٠	%٤٦	٣٠	%٢٠	٥٠	%٣٤
ارتباط البرامج التعليمية باحتياجات سوق العمل المحلي	٨٠	%٥٥	٢٥	%١٥	٤٥	%٣٠

يتضح من الجدول (٢) ، الذي يستعرض واقع النظام التعليمي، أن مواكبة المناهج الدراسية للتطورات التكنولوجية تحظى بتقييمات متفاوتة .فقد أجاب ٦٠ مشاركًا بـ"نعم"، ما يمثل نسبة %٤٠، بينما أجاب ٤٠ مشاركًا بـ"أحيانًا". أما الذين أجابوا بـ"كلا"، فقد بلغ عددهم ٣٠، نسبة ٣٤%. يُعزى ذلك إلى أهمية تحديث المناهج الدراسية بما يتناسب مع التطورات

التكنولوجية لتعزيز مهارات الطلاب في التعامل مع التغيرات السريعة في العالم الرقمي، مما يساعد في تجهيز أجيال قادرة على الابتكار والتكيف مع متطلبات سوق العمل المعاصر . وبالنسبة لكفاءة المدربين والمعلمين في نقل المهارات العملية، أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين، بنسبة ٥٤%، أجابوا بـ"نعم"، بينما توزعت الإجابات بـ"أحياناً" و"كلا" بالتساوي وبنسبة ٢٦% لكل منهما. تُعزى هذه النسب إلى مدى فعالية المدربين والمعلمين داخل النظام التعليمي وقدرتهم على توفير المهارات العملية اللازمة للطلاب

جودة وتوفر التجهيزات والمعدات في المؤسسة التعليمية جاءت معظم الإجابات حولها بـ "أحياناً"، حيث بلغ عددهم ٥٠ شخصاً بنسبة ٣٤%. أما من أجابوا بـ "كلا"، فكان عددهم ٤٥ بنسبة ٣٠%. وفي المقابل، الذين أجابوا بـ "نعم" كانوا ٥٠ شخصاً بنسبة ٣٦%. هذه النتائج تعكس أن جودة وتوفر التجهيزات والمعدات داخل المؤسسة قد تتأثر بعدة عوامل، وهو ما يفسر تفاوت الآراء. بالنسبة لكفاية التدريب الميداني والتطبيق العملي، أجاب ٩٠ شخصاً بـ "نعم" بنسبة ٦٠%، مما يشير إلى الدور الكبير للتدريب الميداني في تعزيز المهارات العملية. يعود ذلك إلى قدرته على تطور إمكانيات المتدربين لمواجهة تحديات العمل الواقعية، إضافة إلى الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، الأمر الذي يساعد على ترسيخ المعلومات واكتساب الخبرة. كما يساهم في تقييم الأداء الفعلي والكشف عن نقاط القوة لتحسين الجوانب الأخرى . فيما يتعلق بفعالية التوجيه المهني وخدمات الإرشاد، سجلت النتائج أن هناك إجابة بـ "نعم" من ٧٠ مشاركاً بنسبة ٤٦%، بينما أشار ٣٠ شخصاً بـ "كلا" بنسبة ٢٠%. تعود هذه الفعالية إلى وجود بيئة داعمة تساعد الأفراد في اكتشاف ميولهم وقدراتهم المهنية بدقة، وإلى مستشارين مؤهلين لتقديم توجيهات فعالة. كما تساهم الأدوات الحديثة مثل الاختبارات النفسية والتطبيقات التقنية في تحسين جودة هذه الخدمات، مما يؤدي إلى نتائج إيجابية وربط الفرد بمستقبله الوظيفي. أما عن مدى ارتباط البرامج التعليمية باحتياجات سوق العمل المحلي، فقد أجاب ٨٠ شخصاً بـ "نعم" بنسبة ٥٥%، في حين أجاب ٤٥ شخصاً بـ "أحياناً" بنسبة ٣٠%، و ٢٥ شخصاً بـ "كلا" بنسبة ١٥%. يتضح أن النجاح الأكبر للتعليم المهني يتمثل في تصميم

البرامج التعليمية لتكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل المحلي، ما يعزز فعاليتها واستمرارية جدواه

بناءً على ما سبق، ترى الباحثة أن أنظمة التعليم المهني تواجه اليوم تحديات تقليدية متعددة، تشمل الجوانب الاجتماعية، المناهج، والبنية التحتية. إلى جانب ذلك، تتعرض هذه الأنظمة لضغوط كبيرة ناتجة عن التغير التكنولوجي السريع، متطلبات التنمية المستدامة، والحاجة إلى توفير أنظمة مرنة تساهم في إعادة تدريب القوى العاملة بشكل مستمر. لمواجهة هذه التحديات، يصبح من الضروري تبني إصلاح شامل يبدأ بإعادة النظر في فلسفة التعليم المهني وأهدافه الاستراتيجية على المستوى الوطني.

المحور الثالث: التوظيف وريادة الأعمال للخريجين وأرباب العمل بشكل خاص من وجهة نظر أصحاب العمل البالغ عددهم ٥٠

جدول (٣)

النسبة %	العدد	العبارة
٢٠%	١٠	أعمل في مجال تخصصي
٣٠%	١٥	أعمل في مجال غير تخصصي
٤٠%	٢٠	أعمل في عملي الخاص/مشروع صغير
١٠%	٢	أواصل الدراسة
١٠٠%	٥٠	المجموع
إذا كنت صاحب عمل، هل توظف خريجي التعليم الفني؟		
٩٠%	٤٥	نعم
١٠%	٥	كلا
١٠٠%	٥٠	المجموع
ما أهم التحديات التي تواجه خريجي التعليم الفني في سوق العمل؟ (يمكن اختيار أكثر من واحد)		
٢%	١	ضعف المهارات العملية
٤٠%	٢٠	عدم مواءمة التخصص مع احتياجات السوق
٦%	٣	نقص الخبرة العملية
٨%	٤	نظرة المجتمع الدونية لهذا التعليم

قلة فرص التطور الوظيفي	٢٠	٤٠%
المجموع	٥٠	١٠٠%
هل شجعك التعليم الفني على بدء مشروعك الخاص؟ (للخريجين)		
نعم، وبدأت مشروعاً	٣٥	٧٠%
نعم، ولكن لم أبدأ بعد	٥	١٠%
إلى حد ما	١٠	٢٠%
لا	٠	٠%
المجموع	٥٠	١٠٠%

يتبين من الجدول (٣) الخاص بأرباب العمل الذين يبلغ عددهم ٥٠ أن أغلب العاملين هم أصحاب مشاريع صغيرة أو العمل الخاص، حيث بلغ عددهم ٢٠ شخصاً. أما الذين يعملون في مجالات غير تخصصهم فقد وصل عددهم إلى ١٥ بنسبة بلغت ٣٠%. يعود ذلك إلى أن العديد من العاملين في المشاريع الصغيرة بدأوا بها لأسباب متعددة، من أبرزها الرغبة في تحقيق الاستقلالية الشخصية والمهنية، وتنمية الذات على المستويين العملي والشخصي، بالإضافة إلى استثمار مهاراتهم وشغفهم في مجالات يحبونها. كما أن الطموح ببناء عمل مستقل يُدار بشكل كامل ويُحدث تأثيراً إيجابياً في حياتهم وحياة الآخرين يُعد دافعاً قوياً. بالنسبة لسؤال أرباب العمل عما إذا كانوا يوظفون خريجي التعليم الفني، أظهرت النتائج أن أغلب الإجابات كانت "نعم" بعدد ٤٥ شخصاً، بينما أجاب بـ"كلا" ٥ أشخاص، مما يشكل نسبة ١٠%. هذا يعكس مدى رضا أصحاب العمل عن أداء خريجي التعليم الفني. إذ يعد توظيفهم خياراً منطقيًا ومفيدًا في كثير من الحالات، نظرًا لما يتمتعون به من مهارات عملية وخبرة تقنية تلبي احتياجات سوق العمل

يما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجه خريجي التعليم الفني في سوق العمل، أظهرت الإجابات أن أبرزها هو عدم مواءمة التخصصات مع احتياجات سوق العمل، حيث بلغت نسبة هذا التحدي ٤٠% بمجموع ٢٠ إجابة. يليه من حيث الأهمية النظرة الدونية من قبل

المجتمع تجاه خريجي هذا المجال، بنسبة ٨ % وبواقع ٤ إجابات .وأتى في المرتبة الثالثة نقص الخبرة العملية، بنسبة ٦ % بإجمالي ٣ إجابات .هذه الصعوبات تعكس بشكل عام مشكلات تتعلق بتوافق تخصصات التعليم الفني مع متطلبات السوق الحالية، مما يضع عقبات كبيرة أمام الخريجين عند محاولتهم دخول سوق العمل .أما بالنسبة للإجابة على سؤال "هل شجعك التعليم الفني على بدء مشروعك الخاص كخريج؟" فقد أشارت الأغلبية، بنسبة ٧٠ % وبواقع 35 إجابة، إلى أن التعليم الفني ألهمهم بالفعل للبدء في خطوتهم الأولى نحو إطلاق مشاريعهم .بينما أجاب 20% وبواقع ١٠ أشخاص بأن التعليم الفني شجعهم إلى حد ما على اتخاذ هذه الخطوة.

المحور الرابع: التأثير الاقتصادي من وجهة نظر أصحاب العمل، ومديري مؤسسات التعليم

المهني جدول (٤)

بشكل عام، كيف تقيّم مساهمة التعليم الفني في التنمية الاقتصادية؟		
٤٤%	٦٥	مساهمة كبيرة جداً
١٦%	٢٥	مساهمة كبيرة
٣٥%	٥٣	مساهمة متوسطة
٥%	٧	مساهمة محدودة
٠%	٠	لا توجد مساهمة تذكر
١٠٠%	١٥٠	المجموع
ما أهم المجالات التي يمكن أن يساهم فيها التعليم الفني في دعم الاقتصاد؟ (اختر ثلاثة)		
٢٦%	٤٠	تخفيض معدلات البطالة
٣٠%	٤٥	دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

١٥%	٢٢	تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة
٣%	٥	تنمية المناطق الريفية
١٢%	١٨	تشجيع الابتكار والتقنية
١٤%	٢٠	رفع الإنتاجية وجودة المنتجات
١٠٠%	١٥٠	المجموع

ظهرت نتائج الجدول (٤) المتعلقة بالتأثير الاقتصادي للتعليم الفني من وجهة نظر أصحاب العمل ومديري مؤسسات التعليم المهني، أن تقييم مساهمة التعليم الفني في التنمية الاقتصادية حظي بإجماع على أهميته الكبيرة. فقد كانت غالبية إجابات المشاركين تشير إلى أن المساهمة كبيرة جداً بعدد ٦٥ إجابة وبنسبة ٤٥%، يليها تقييم المساهمة بأنها متوسطة بعدد ٣٥ إجابة بنسبة ٣٥%، ثم المساهمة الكبيرة بعدد ٢٥ إجابة بنسبة ١٥%. ويُعزى ذلك إلى الدور الحيوي للتعليم الفني في تلبية احتياجات سوق العمل من خلال إعداد كوادر مؤهلة ومدربة تساهم في تعزيز القطاعات الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي. أما عن المجالات التي يمكن للتعليم الفني أن يدعم من خلالها الاقتصاد، فقد تصدر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة بعدد ٤٥ إجابة بنسبة ٣٠%. تلا ذلك دور التعليم الفني في تخفيض معدلات البطالة بعدد ٤٠ إجابة بنسبة ٢٦%. كما تطرقت الآراء إلى إمكانية تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة بعدد ٢٢ إجابة بنسبة ١٥%، ثم رفع الإنتاجية وجودة المنتجات بعدد ٢٠ إجابة بنسبة ١٤%. وأخيراً، تمت الإشارة إلى دوره في تشجيع الابتكار والتقنية بعدد ١٨ إجابة بنسبة ١٢%.

أخيراً، فيما يتعلق بتنمية المناطق الريفية، بلغت نسبة الإجابة ٥ حوالي ٣% يُعزى هذا النمو إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يلعب التعليم الفني دوراً بارزاً في تعزيز الاقتصاد بطرق متعددة. من بين أهم هذه الأدوار، توفير المهارات العملية والتقنية التي

يحتاجها الأفراد لتأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بكفاءة. هذا الدعم يعزز الإنتاج المحلي ويساهم في خلق فرص عمل جديدة. علاوة على ذلك، يساعد التعليم الفني في رفع كفاءة القوى العاملة وتقليص الفجوة المهارية في سوق العمل، مما يساهم بدوره في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد على المدى البعيد.

المحور الخامس: التحديات والمقترحات من وجهة نظر أصحاب العمل ومدربين ومدراء

هل لديك أي اقتراحات أخرى لتطوير التعليم الفني وتعزيز مساهمته الاقتصادية؟

النسبة	العدد	العبرة
ما أكبر التحديات التي تواجه تطوير التعليم الفني؟ (اختر ثلاثة)		
٤٧%	٧٠	نقص التمويل والميزانيات
١٠%	١٥	عدم مواكبة المناهج للتطور
٣٤%	٥٠	ضعف البنية التحتية والتجهيزات
٣%	٥	نظرة المجتمع السلبية
٣%	٥	قلة الكوادر المؤهلة
٣%	٥	ضعف التنسيق مع القطاع الخاص
١٠٠%	١٥٠	المجموع
ما أهم المقترحات لتحسين واقع التعليم الفني؟ (اختر ثلاثة)		
٣٣%	٥٠	تحديث المناهج باستمرار
١٣%	٢٠	زيادة الاستثمار في التجهيزات الحديثة
٢٠%	٣٠	تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص
٦%	١٠	تحسين صورة التعليم الفني في المجتمع
٦%	١٠	توفير حوافز للطلاب المتميزين
٢٠%	٣٠	تطوير برامج التدريب المستمر للعاملين
١٠٠%	١٥٠	المجموع

يتضح من الجدول (٥) أن أبرز التحديات التي تعترض سبيل تطوير التعليم الفني تتمثل في نقص التمويل والميزانيات، حيث أظهرت البيانات أن ٧٠ من المشاركين بنسبة ٤٧% أكدوا أن هذا الجانب يشكل العائق الأكبر أمام تحسين التعليم الفني. يعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها تغيير أولويات الجهات الحكومية وتركيزها على مجالات أخرى، إلى جانب ضعف الوعي المجتمعي بأهمية التعليم الفني ودوره المحوري في دعم سوق العمل. كما أن غياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد لتخصيص ميزانيات كافية يسهم بشكل واضح في تفاقم هذه المشكلة، مما ينعكس سلباً على جودة الخدمات التعليمية المقدمة في هذا القطاع. يأتي في المرتبة الثانية من حيث التحديات مشكلة ضعف البنية التحتية ونقص التجهيزات الأساسية، إذ أشار ٥٠ من المشاركين بنسبة ٤٣% إلى تأثيرها الكبير على تطور التعليم الفني. ويرجع ذلك إلى قلة التمويل المخصص لتحديث المرافق والتقنيات، بالإضافة إلى ضعف التخطيط المطلوب لتحسين المؤسسات والبنى الأساسية لهذا القطاع الحيوي. أما على صعيد المناهج الدراسية، فقد أظهر ١٥ من المشاركين بنسبة ١٠% عدم مواكبتها للتطورات الحديثة، مما يشكل تحدياً إضافياً يعوق مواكبة احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار. في حين أشارت نسبة صغيرة بلغت ٣% فقط من المشاركين، بعدد ٥ أفراد، إلى قلة وجود كوادر مؤهلة، مما يعكس الحاجة إلى استثمار أكبر في تدريب وتطوير الكوادر البشرية القادرة على النهوض بهذا المجال. أما المقترحات لتحسين واقع التعليم الفني، إذ يأتي تحديث المناهج على رأس الأولويات، بنسبة ٣٣% بعدد ٥٠ مشاركاً. هذه الخطوة تُسهم في تعزيز توافق المناهج مع متطلبات سوق العمل المتجددة، كما تضمن إكساب الطلاب المهارات والمعرفة اللازمة لمواكبة التطورات التقنية والصناعية الحديثة. يلي ذلك تطوير برامج التدريب المستمر للعاملين في المجال، والتي حظيت بنسبة ٢٠% وعدد ٣٠ مشاركاً، حيث يُعتبر هذا العامل جوهرياً لرفع كفاءة

العاملين وضمان جودة التعليم الفني. كما أن زيادة الاستثمار في التجهيزات الحديثة جاءت بترتيب ثالث، بنسبة ١٣ % بعدد ٢٠ مشاركًا، بهدف توفير بيئة تعليمية متطورة تواكب التقنيات العصرية وتُحاكي الواقع العملي. ومن بين المقترحات المهمة، تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، إذ حصل على نسبة تأييد ٢٠ % من خلال عدد ٣٠ مشاركًا. هذا التعاون يعزز من فرص التدريب العملي ويوفر بيئة عمل حقيقية للطلاب. أخيرًا، جاء تحسين صورة التعليم الفني في المجتمع كأحد العناصر الجوهرية بنسبة ٦ % بعدد ١٠ مشاركين. ويتحقق ذلك عبر تقديم حوافز للطلاب المتميزين بهدف تشجيعهم على الانضمام لهذا المجال وزيادة تقديرهم للمهارات الفنية. هذا التوجه يسهم في تغيير الصورة النمطية السلبية عن التعليم الفني ويعزز دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعي

الاستنتاجات

١. اظهرت نتائج البحث وجود تأثير إيجابي واضح، إذ ساهم التعليم المهني في خفض معدلات البطالة بين الخريجين، ورفع مستوى دخلهم، وسد فجوة المهارات في سوق العمل .
٢. بينت نتائج البحث أن الاستثمار في التعليم المهني ليس خياراً فحسب، بل ضرورة استراتيجية لمواجهة تحديات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة
٣. بينت نتائج البحث ان أغلب العاملين هم أصحاب مشاريع صغيرة أو العمل الخاص، بنسبة ٤٠ %.
٤. أظهرت نتائج البحث أن تقييم مساهمة التعليم الفني في التنمية الاقتصادية حظي بإجماع على أهميته الكبيرة. فقد كانت غالبية إجابات المشاركين تشير إلى أن المساهمة كبيرة جدًا بنسبة ٤٥ %.

٥. كشف نتائج البحث عن تحديات كبيرة أبرزها ضعف البنية التحتية وعدم مواكبة المناهج للتطورات التكنولوجية اذ بلغ عددهم ٧٠ من المشاركين بنسبة ٤٧ %.

التوصيات والمقترحات

١. وضع استراتيجية وطنية للتعليم المهني مرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية.
٢. إنشاء هيئة تنسيق بين وزارات التعليم والصناعة والعمل.
٣. تخصيص نسبة من الناتج المحلي لدعم البحث والتطوير في التعليم المهني.
٤. تشجيع الشراكات الدولية لنقل الخبرات والتكنولوجيا.
٥. إجراء دراسات دورية لمتطلبات سوق العمل وتحديث البرامج وفقاً لها.
٦. - تعزيز دور الإرشاد المهني والتوجيه أثناء فترة الدراسة للإسهام في توجيه الطلبة نحو مسارات مهنية تناسب إمكاناتهم واحتياجات السوق

المصادر

١. سعادة جودت، (٢٠٠٥)، صياغة الأهداف التربوية والتعليمية في جميع المواد الدراسية، ط١، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
٢. الببلاوي، حازم عبد العزيز، (٢٠١٨)، الاقتصاد السياسي للتنمية: دراسات في التنمية والتخطيط، ط١، مصر، القاهرة، دار الشروق.
٣. العياط، سمير، (٢٠٢١)، التعليم الفني والمهني: قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية الولايات المتحدة الامريكية، البنك الدولي .
٤. عبدالله، سمير، (٢٠١٨)، التنمية الاقتصادية: المفاهيم، الاستراتيجيات، والتجارب الدولية، الأردن، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

٥. النصيرات ،صالح محمد ، (٢٠١٨)،التطوير المهني للمعلم ط١،الأردن ،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع .
٦. الفيغي ،عبد الله بن محمد ،(٢٠٢١)،أنظمة التدريب المزدوج: النموذج الألماني وتطبيقاته في التعليم الفني والمهني ، السعودية ،دار جامعة الملك سعود للنشر .
٧. العتيبي ،عبدالله بن خالد ،(٢٠٢٣)، المفهوم والعوامل المؤثرة وأساليب تنميته للطلاب، مجلة البحوث التربوية والنوعية، مصر ،المجلد ٢٥ العدد ٢١ .
٨. جروان ،فتحي عبد الرحمن ،(٢٠٢٢)،التعليم المهني والتقني: أسسه وتطبيقاته ط١،الأردن ،عمان ، دار الفكر للنشر والتوزيع.
٩. الكندري ،ماجد بن علي ،(٢٠٢٠)،تحديات التعليم الفني والمهني في الوطن العربي وسبل النهوض به، جامعة أسيوط، مصر ،مجلة كلية التربية ، المجلد: المجلد ٣٦ ،العدد: ١٢ .
١٠. محاسنة ،محمد أحمد (٢٠١٩)،التعليم والتدريب المهني والتقني وشراكة سوق العمل، الأردن ، عمان ،دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .
١١. السيف ،محمد عبدالله ،(٢٠٢٣) ، التعليم والتدريب المهني في الوطن العربي: الواقع والتحديات، قطر ، دار النشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٢. الابراشي ،محمد عطية (٢٠٢٠) ،التربية المهنية: فلسفتها . أسسها . تطبيقاتها ،مصر ،الزقايق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

الرسائل والاطاريح

١. الشناق ،أمل أحمد عبد الله ،(٢٠١٥) دور التعليم والتدريب المهني في الحد من البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن ،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية - ،عمّان، الأردن .

٢. عباس ،حيدر عبد الرزاق (٢٠١٤)، دور السياسات التعليمية في تنمية التعليم الفني والمهني في العراق (دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢) قسم علم الاجتماع ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ، العراق ،بغداد.

٣. العمر ،عبد العزيز بن إبراهيم ،(٢٠٢٠)، التعليم التقني والمهني في المملكة العربية السعودية ومدى تحقيقه لأهداف رؤية ٢٠٣٠: دراسة تحليلية ،أطروحة دكتوراه، - كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤. عوض ،محمود السيد محمود ،(٢٠١٨)، التعليم الفني في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في مصر: دراسة تقويمية في ضوء خبرات بعض الدول، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ،جامعة عين شمس ،القاهرة، مصر .
المصادر الأجنبية.

1. John Hebe,2014 The Evolution of Vocational Education and Training in Korea: A Historical Analysis and Its Impact on Economic Development, Comparative Education, PhD Thesis, Seoul National University, South Korea.

2. Philip Grölmann,2006 Quality of Vocational Training and Transition from School to Work: A Comparative Study between Germany and the United Kingdom, PhD Thesis, Institute of Technology and Education, University of Berlin, Germany.